

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 383 @ أَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَارَةِ : إِجَارَةُ الْحَيَوَانَاتِ ، كإِجَارَةِ الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ وَالْجَمَلِ وَالثَّوْرِ وَغَيْرِهَا فَيَأْتِي الْبَحْثُ عَنْهُ فِي الْمَادَّةِ (538) وَمَا يَتَدَلُّوْهَا مِنْ أُمُودٍ . وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي فَهُوَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ الْوَارِدِ عَلَى عَمَلِ الْإِنْسَانِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 413) . لَا يُقَالُ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ (الْمَنْفَعَةُ هِيَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِا فِي الْإِجَارَةِ) فَيَكُونُ فِي تَقْسِيمِ هَذِهِ الْمَادَّةِ إِلَى إِجَارَةٍ وَارِدَةٍ عَلَى مَنْتَافِعِ الْأَعْيَانِ وَإِلَى أُخْرَى وَارِدَةٍ عَلَى الْعَمَلِ - تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا التَّقْسِيمِ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَرِدُ أَحْيَانًا عَلَى مَنْفَعَةِ الْأَعْيَانِ وَأَحْيَانًا تَرِدُ عَلَى مَنْفَعَةِ الْآلَادِمِيِّ (تَكْمِلَةُ الْفَتْحِ) . فَمَثَلًا : يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْمَادَّةِ (455) : (تَكُونُ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً) أَنَّ الْإِجَارَةَ الْوَارِدَةَ عَلَى الْعَمَلِ تَرِدُ أَيْضًا عَلَى الْمَنْفَعَةِ . هَذَا وَلَمَّْا كَانَتْ الْإِجَارَةُ لَا تَرِدُ عَلَى اسْتِئْجَالِ الْعَيْنِ ، فَقَطَّعُ قُبَاءَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّوْبُ مِنَ الْخَيْطِاطِ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ خُصُوصِيَّةٍ (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 405) قَوْلُهُ (حِرْفُ) جَمْعُ حِرْفَةٍ (وَصَنَائِعُ) جَمْعُ صِنْعَةٍ وَكِلَاتَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ . أَمَّا قَوْلُهُ كَمَا أَنَّ تَقْطِيعَ الثَّوْبِ عَلَى أَنْ السِّلْعَةُ مِنْ الْخَيْطِاطِ اسْتِصْنَاعٌ فَقَدْ جَاءَ اسْتِطْرَادًا وَلَمَّْا كَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي مَسَائِلِ اسْتِصْنَاعٍ فَقَدْ بَحِثَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (388) (الْهِنْدِيَّةُ . فِي الْبَابِ الْحَادِي وَالْثَّلَاثِينَ وَفِي الْبَابِ الْأَوَّلِ) . وَسَيُجَيِّدُ فِي الْفُصُولِ : الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ مِنْ الْبَابِ السَّادِسِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ أَقْسَامَ نَوْعِي الْإِجَارَةِ هَذَيْنِ وَأَحْكَامَهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . - * * * * (الْمَادَّةُ 422) : الْأَجِيرُ عَلَى قِسْمَيْنِ : الْأَوَّلُ هُوَ الْأَجِيرُ الْخَاصُّ الَّذِي اسْتُؤْجِرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَقَطْ كَالْخَادِمِ الْمُوْطَّافِ . الْقِسْمُ الثَّانِي هُوَ الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ

الَّذِي لَيْسَ بِمُقَيَّدٍ بِشَرْطٍ أَسَّلا يَعْمَلُ لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ
 كَالْحَمَّالِ وَالْدَّسَّالِ وَالْخَيْطِاطِ وَالسَّاعَاتِيِّ وَالصَّائِغِ وَأَصْحَابِ
 كَرُوسَاتِ الْكِرَاءِ وَأَصْحَابِ الزَّوَارِقِ الَّذِينَ هُمْ يُكَارُونَ فِي
 الشَّوَارِعِ وَالْجُؤَالِ مَثَلًا فَإِنَّ كَسَّالًا مِنْ هَؤُلَاءِ أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ
 لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِكُلِّ أَحَدٍ . لَكِنَّهُ لَوْ
 أُسْتُؤُوجِرَ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِلَى وَقْتٍ
 مُعَيَّنٍ يَكُونُ أَجِيرًا خَاصًّا فِي مُدَّةٍ ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَكَذَلِكَ لَوْ
 أُسْتُؤُوجِرَ حَمَّالٌ ، أَوْ ذُو كَرْوَسَةٍ أَوْ ذُو زَوْرَقٍ إِلَى مَحَلٍّ
 مُعَيَّنٍ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِالْمُسْتَأْجِرِ وَأَنْ لَا يَعْمَلَ
 لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ أَجِيرٌ خَاصٌّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ . وَلَا
 فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَأْجِرُ لِلْأَجِيرِ الْخَاصِّ وَاحِدًا ، أَوْ
 أَكْثَرَ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَعَلَى هَذَا فَهَذَا التَّعْرِيفُ يَشْمَلُ
 الْأَجِيرَ الْخَاصَّ بِقِسْمَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْمَادَّةِ (423)
 وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ أَنَّ الْأَجِيرَ الْخَاصَّ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ
 يَعْمَلَ عَمَلًا لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ الَّتِي
 أُسْتُؤُوجِرَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِعَمَلِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ
 لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَا يَجُوزُ تَمْلِيكُ الْمَنَافِعِ الْعَنَائِدَةِ إِلَيْهِ
 لِغَيْرِهِ . فَلَوْ عَمَلَ الْأَجِيرُ الْخَاصُّ بِإِنْسَانٍ عَمَلًا لِغَيْرِهِ
 فَقَصَّرَ فِي عَمَلِ مُسْتَأْجِرِهِ الْأَوَّلِ لِاشْتِغَالِهِ بِعَمَلِ
 الْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي فِي الْمُدَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ فِيهَا لِلْأَوَّلِ